الاندماج المصرفي كآلية لرفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق مقررات لجنة بازل – دراسة تجارب دول عربية مختارة–

Bank integration as a mechanism to raise the solvency of Arab commercial banks according to the decisions of the Basel Committee – Study the experiences of selected Arab countries –

بن منصور موسى*

بن معتوق صابر**

تاريخ الارسال:2018-05-27 تاريخ القبول:2018-10-03

الملخص:

يُعتبر الاندماج المصرفي أحد إفرازات العولمة، فهو ناتج عن متغيرين أساسيين من متغيرات العولمة، أولهما اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية، وثانيهما يتعلق باتفاقية بازل ومعيار ملاءة رأس المال بما لا يقل عن 08% من قيمة الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر؛ هذا المعيار جعل من عملية الاندماج ضرورة حتمية فرضتها قوى المنافسة على المصارف العربية لتدبير الزيادة المطلوبة في رؤوس أموالها لكي تستمر في التواجد على مستوى السوق المصرفية العالمية، وتُكَونَ تكتلات قوية تستطيع المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الملاءة المالية، الجهاز المصرفي العربي.

Abstract

Banking merger is one of the secretions of globalization. It is the result of two main variables of globalization: the first is the liberalization of financial and banking services; the second is related to the Basel Convention and the capital adequacy standard of at least 8% of the value of risk-weighted assets and liabilities; The merger process is an imperative necessity imposed by the competition forces on Arab banks to manage the required increase in their capital in order to continue to be present at the level of the global banking market and to be strong blocs that can compete in providing the best advanced banking services.

Keywords: Banking Merger, Basel Committee on Banking Supervision, Solvency, Arab Banking System.

Résumé:

La fusion bancaire est l'une des secousses de la mondialisation: elle résulte de deux variables fondamentales de la mondialisation: la libéralisation des services financiers et bancaires, la norme Bâle II et la norme de solvabilité d'au moins 08% de la valeur des actifs et passifs pondérés; Une nécessité impérative imposée par les forces de la concurrence sur les banques arabes pour gérer l'augmentation nécessaire

* أستاذ محاضر (أ) جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج benmansourmo@gmail.com

** أستاذ محاضر (ب) مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج

de leur capital pour continuer à être au niveau du marché bancaire mondial, et être des blocs forts peuvent rivaliser dans la fourniture des meilleurs services bancaires développés.

Mots-clés: Fusion bancaire, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Stabilité financière, Système bancaire arabe.

مقدمة

سارعت العديد من المصارف عبر العالم إلى اعتماد الاندماج كإستراتيجية لإيجاد مزايا تنافسية عالية، وتعزيز إمكانياتها على الساحة المصرفية والمالية العالمية، من أجل تنشيط الأسواق المصرفية والمالية وجعلها أكثر ديناميكية وفاعلية. وفي ظل التطورات المصرفية الحديثة ومتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، خاصة بازل3 التي ترتب عليها مضاعفة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، فإنه أصبح من اللازم الآن وأكثر من أي وقت مضى النظر إلى اندماج المصارف العربية فيما بينها، خاصة مع تلك المصارف القادرة على الوفاء بمتطلبات الملاءة المالية التي أقرتها لجنة بازل كأحد الوسائل الهامة لمواكبة هذه التطورات.

إشكالية الدراسة: إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **كيف يعمل الاندماج المصرفي على رفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق متطلبات لجنة بازل؟**.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعمل الاندماج المصرفي على رفع مستوى ملاءة رأس المال لدى المصارف التجارية؟.
- ما هو واقع المصارف العربية من الاندماج المصرفي في ظل التغيرات التي تعرفها السوق المصرفية العالمية بصفة عامة والسوق المصرفية العربية بصفة خاصة؟.
- هل يعتبر خيار اندماج المصارف العربية خياراً في حد ذاته أم أنه ضرورة حتمية فرضتها إفرازات العولمة لمواكبة التطورات العالمية الراهنة؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- يؤدي الاندماج المصرفي إلى نمو وتطور المصارف المندمجة، كما يعمل على رفع الملاءة المالية في المصارف التجارية.

- يعتبر خيار اندماج المصارف العربية ضرورة أملتها قوى المنافسة على المصارف لمسايرة التطورات العالمية الخاصة بمعايير الملاءة المالية التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، وتحاول الوقوف على أهمية ودور الاندماج المصرفي في رفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق ما تقتضيه مُقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها ما يلي:

– معرفة واقع المصارف العربية من الاندماج المصرفي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة؛

– التعرف على دور الاندماج المصرفي في رفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية لمواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها.

1) الاندماج المصرفي بين الإطار المفاهيمي والممارسات الدولية

تأتي ظاهرة الاندماج المصرفي كأحد أبرز المتغيرات المصرفية التي تزايد تأثيرها بشكل قوي خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، في إطار عولمة المنظومة المصرفية العالمية.

1.1) الاندماج المصرفي

1.1.1) مفهوم الاندماج المصرفي:

أُعطيت تعاريف متعددة للاندماج المصرفي، من أهمِّها:

– "الاندماج المصرفي هو تحرك جماعي نحو التكتل والتعاون والتكامل مابين مصرفين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي، إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج"[1].

– "الاندماج المصرفي هو سعي مصرف كبير لشراء مصرف أصغر منه، ويتم التفاوض على سعر الشراء ومن ثم تنفيذ العملية، ويسمى المصرف الراغب أو المبادر بالشراء (المصرف المقتني) والمصرف المطلوب شراؤه (المصرف المستهدف)"[2].

2.1.1) أنواع الاندماج المصرفي

تتعدد وتتنوع عمليات الاندماج المصرفي بتعدد وتنوع الأسباب، الأهداف والدوافع، حيث يتم الاستناد في عملية تبويب أنواع الاندماج المصرفي إلى معايير معينة، أهمها[3]:

- **الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة**

– **الاندماج الأفقي (Horizontal Merger)**: يتم الاندماج الأفقي بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة وغيرها.

– **الاندماج الرأسي (Vertical Merger)**: الاندماج الرأسي هو ذلك النوع من الاندماج الذي يتم عادة بين البنوك الصغيرة، في مناطق مختلفة وبنك رئيسي عادة ما يكون بنك أكبر، بحيث تتحول تلك البنوك الصغيرة وفروعها المختلفة إلى امتداد للبنك الرئيسي.

– **الاندماج المختلط (Conglomerate Merger)**: ويتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، أي يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

- **الاندماج المصرفي من حيث طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج**

– **الاندماج الطوعي (Friendly Merger)**: ويُسمى كذلك بالاندماج الودي أو الاندماج الإرادي وهو الاندماج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج.

– **الاندماج الإجباري (Compulsory Merger)**: تلجأ إليه السلطات النقدية خصوصاً في البنوك التي تعود ملكيتها للقطاع العام، وفي حالات الأزمات وتعثر البنوك وضعف أدائها، وذلك بإرغام البنوك المتعثرة على الاندماج في أحد البنوك الكبيرة الناجحة.

– **الاندماج العدائي (Hostile Takeover)**: هو اندماج لا إرادي، يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج ويأخذ مفهوم الاستحواذ، وعادة ما يلقى الاندماج العدائي معارضة البنك المستهدف أو المدمج.

2.1) شروط وضوابط الاندماج المصرفي

يتطلب قرار الاندماج بين البنوك مجموعة من الشروط والضوابط لكي يكون هذا الاندماج ناجحاً وأكثر فعالية، وفي ما يلي عرض لأهم شروط وضوابط الاندماج المصرفي [4]:

– توفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج، وأن يتوفر لديهم الدافع الذاتي والحافز للقيام به، مع عدم وجود معارضة أو مقاومة له؛

– أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية وسوقية واجتماعية ومعالجة أوجه الاختلال القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج؛

– تقييم وفحص شامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية الاندماج، وكذلك تحديد حقوق المساهمين والأصول والالتزامات التي تؤول إلى المصارف الدامجة؛

– وضع تصور واقعي وعملي لمراحل عملية الاندماج، وأن يتضمن البرنامج الزمني المناسب له، وكذلك تهيئة البيئة الداخلية لقبول عملية الاندماج والبيئة الخارجية للترحيب به، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج؛

– أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها؛

– توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات اللازمة لعملية الاندماج المصرفي؛

– أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد، وعدم إغفال كل ما من شأنه أن يؤدى إلى متاعب للمصارف المندمجة حالياً أو مستقبلاً؛

– التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة في الاتصالات.

3.1) نماذج عن أهم الممارسات الدولية على المستوى العالمي

لقد امتد تيار الاندماجات المصرفية في كل العالم، خاصة في الولايات المتحدة وأوربا، وذلك لتعزيز قدرة البنوك على المنافسة، ومعالجة المشكلات الداخلية والتمويلية التي تتعلق بتدني الربحية أو ضعف القواعد الرأسمالية، حيث بلغت قيمة صفقات الاندماج المختلفة التي قامت بها البنوك التجارية فقط خلال الفترة 2002/1985، نحو 7.97.346,6 مليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو 729971,5 مليون دولار في أوربا[5].

لقد شهدت **الولايات المتحدة الأمريكية** عدداً هائلاً من عمليات الاندماج بين المصارف التجارية، وبشكل متزايد عبر الزمن. وفي الجدول الموالي سنذكر أهم صفقات التقارب التي حدثت بين المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة 2016/2000.

الجدول رقم 01: أهم صفقات اندماج المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة 2016/2000

(**الوحدة: بليون دولار**)

السنة	البنك الدامج	البنك المندمج	البنك الناتج عن الاندماج	قيمة الصفقة
2000	Chase Manhattan Corp	J.P. Morgan	JP Morgan, Chase, Etco	**1.5**
2001	First Union Corp.	Wachovia Corp	Wachovia Corp	**–**
2002	Inc.Citigroup	Golden State Bancorp	Citigroup	**5.8**
2003	M&T Bank	Allfirst Bank	M&T Bank	**–**
2004	Bank of America Corp.	FleetBoston Financial Corp.	Bank of America Corp.	**47**
2005	Bank of America	MBNA Corporation	Bank of America	**35**
2006	Wachovia	Golden West Financial	Wachovia	**25**
2007	Bank of New York	Mellon Financial Corporation	Bank of New York Mellon	**18.3**
2008	Bank of America	Merrill Lynch	Bank of America	**50**
2009	M&T Bank	Bradford Bank	M&T Bank	**–**
2011	M&T Bank	Wilmington Trust	M&T Bank	**–**
2012	PNC financial services	RBC Bank	PNC financial services	**3.45**
2013	First Merit Bank	Citi zens republic BanCorp	First Merit Bank	**0.912**
2014	Old National Bank	United Bank &Trust	Old National Bank	**0.173**
2016	Huntington Bancshares	First Merit Bank	Huntington Bancshares	**3.4**

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على عدد من المراجع، إضافةً إلى موقع الموسوعة الحرة:

http://enwikipédia.org/wiki/List-of-bank-mergers-in-the-united States (23/11/2017).

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة صفقات الاندماج بين المصارف التجارية الأمريكية، فمثلاً بلغت قيمة صفقة اندماج بنك Citicorp مع مجموعة Travelers ما مقداره 140 بليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى سرعة وضخامة عمليات الاندماج بين البنوك، إذ تُمثل نسبة عمليات الاندماج بين البنوك على المستوى الأمريكي ما مقداره 50.9% مقارنة بنسبة 47.5% على المستوى الأوروبي، وهذا عام 2002[6]. وعليه فإننا لا نبالغ تماماً إن قُلنا أن السوق الأمريكية قد عرفت ما يُسمى بهوس (حُمى) الاندماج Merger mania.

وفيما يخص حركة الاندماجات المصرفية الحديثة التي حدثت **باليابان**، ففي أكتوبر 2007 تم الإعلان عن تنفيذ صفقة اندماج في بين "**بنك ميتسوبيشي طوكيو فاينانشال جروب**" و"**بنك يو إف جي هولدنجس**" لتكوين أكبر عملاق مصرفي من حيث قيمة الأصول والذي قد تصل قيمة أصوله إلى 190 تريليون ين (أي ما يعادل 68.1 تريليون دولار).

لم تقتصر حالات الاندماج المصرفي على الدول المتقدمة فقط بل شهدت الكثير من البلدان النامية بما فيها الدول العربية حالات اندماج مصرفي أيضا.

ففي **الأرجنتين** أدت الأزمة المصرفية عام 1995 وعمليات إعادة الهيكلة على إعادة تنظيم النظام المصرفي، فمنذ عام 1994 تعرض 11 بنكا مملوك للدولة و32 بنك مملوكا للقطاع الخاص للإفلاس أو للاندماج مع بنوك ومؤسسات أخرى.

2) الملاءة المالية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل

ترتبط الأموال الخاصة لدى البنوك ارتباطا راسخا بملاءتها، لذا تعتبر من الانشغالات المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك، وتتحقق درجة الملاءة لدى البنك بانخفاض احتمالية إعساره ماليا، بمعنى آخر بهبوط احتمالية تكبد خسائر غير متوقعة التي لا يمكن للأموال الخاصة امتصاصها إذا ما حصلت.

1.2) مفهوم الملاءة المالية

أولت لجنة بازل اهتماماً كبيراً بملاءة رأس المال أو ما يسمى بالملاءة المالية، ومن التعاريف المقدمة للملاءة المالية نجد: "تعني ملاءة رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية

الفنية فإن ملاءة رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه"[7].

وحسب تعريف (HAMPELETAL): "الملاءة المالية هي الاحتفاظ بقدر من رأس المال في المصرف لإشاعة الثقة بين المصرف والآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية، ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يمكن استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباحاً للمصرف"[8].

2.2) نسبة الملاءة المالية في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل

1.2.2) نسبة الملاءة المالية في البنوك التجارية وفقاً لمقررات بازل1

قامت لجنة بازل عام 1988 بوضع معدل موحد لملاءة رأس المال ثم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان تبلغ 8% على الأقل، وتتحدد ملاءة رأس المال وفقا للاعتبارات التالية[9]:

- التركيز على المخاطر الائتمانية ؛
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها؛
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية؛
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛
- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية؛
- وضع مكونات ملاءة رأس المال المصرفي، حيث ينقسم رأس المال المصرفي وفقا لمعيار ملاءة رأس المال إلى شريحتين هما:
- رأس المال الأساسي: يشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح؛
- رأس المال المساند: يشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول والمخصصات المكونة لمواجهة مخاطر غير محددة، والقروض المساندة وأدوات رأسمالية أخرى.

وهكذا يُحدد معدل ملاءة رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الأولى كما يلي:

$$\text{نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر}} > 8\%$$

2.2.2) نسبة الملاءة المالية في البنوك التجارية وفقاً لمقررات بازل2

قامت لجنة بازل بإجراء عدة تعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل ملاءة رأس المال، انطلاقاً من كون المخاطر التي تتعرض لها البنوك لا تقتصر على المخاطر الائتمانية فقط بل تتعرض إلى مخاطر أخرى مثل مخاطر تقلبات أسعار الأدوات المالية ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ولهذا أصدرت عام 2004 "اتفاق بازل2"، والذي يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية، وهي[10]:

– **الركيزة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال:** تحدد هذه الركيزة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي. وقد أفضت اتفاقية بازل2 إلى تقديم نضرة متكاملة للتعامل مع المخاطر، انطلاقا من مضمون أوسع للمخاطر يتجاوز نطاق الائتمان، حيث تم إدراج مخاطر التشغيل ومخاطر السوق؛

– **الركيزة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:** أي إحكام رقابة الأجهزة الرقابية والإشرافية على المخاطر للتأكد من أن كل بنك لديه نُظم داخلية سليمة لتقدير ملائمة رأس ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره؛

– **الركيزة الثالثة: انضباط السوق:** من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب البنوك بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك، لذلك تطالب بالإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال.

وبعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال، حيث تتمثل الشريحة الثالثة في القروض المساندة لمدة سنتين وفقا لمحددات معينة، تكون القاعدة المستخدمة في ظل أخذ المخاطرة السوقية والمخاطرة التشغيلية في الحسبان، هي:

$$\text{نسبة ملاءة البنك} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر} + 12.5\times (\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل})} \geq 8$$

3.2.2) المتانة المالية في البنوك التجارية وفقاً لبازل3

قررت لجنة بازل في الاتفاقية الجديدة التي كانت يوم الأحد 12 سبتمبر 2010 فرض جملة من المعايير المصرفية التي من شأنها أن تحمي المصارف من تداعيات أزمات مالية محتملة في المستقبل، الهدف منها تعزيز المتانة والسيولة المصرفية وعلى مراحل، على أن يبدأ العمل بالمعايير الجديدة اعتباراً من عام 2013، وأن يكون أخر أجل لتطبيقها 2019، بغية إعطاء فرصة كافية للمصارف للتأقلم مع المناخ الجديد الذي ينص على زيادة نسبة الاحتياطات في الشريحة الأولى من رأس المال من 2% حالياً (بازل2) إلى 4.5% بحلول عام 2015، ليتم رفعها بنسبة إضافية قدرها 2.5% بحلول عام 2019، وبذلك يرتفع إجمالي الاحتياطي من 2% إلى 7%[11]. ويمكن توضيح متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات بازل3 في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات بازل3

	حقوق المساهمين–الشريحة 1–	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	0% - 2.5%		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط– بازل 3	%7	%8.5	%10.5
الحد الادنى لرأس المال– بازل 2	%2	%4	%8

Source: *Basel Committee on Banking Supervision:* ***Basel III- A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems****, December 2010, (rev June 2011), P 64.*

3) دور الاندماج المصرفي في رفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق متطلبات لجنة بازل

تسعى المصارف العربية الصغيرة إلى الاندماج مع مصارف أخرى لتشكيل مؤسسات مالية عملاقة تحاول مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، خاصة ما تعلق باستيفاء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

1.3) اندماج المصارف العربية كإستراتيجية لرفع الملاءة المالية

1.1.3) الاندماجات المصرفية التي حدثت في العالم العربي

شملت عمليات الاندماج بين المصارف بعض الدول العربية، غير أن هذه الاندماجات اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول. والجدول الموالي يُظهر حالات الاندماج المصرفي عربياً.

الجدول رقم 03: اندماج المصارف العربية محلياً للفترة 2000-2017

السنة	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
2000	تونس	حالة واحدة	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	الشركة التونسية للبنك
2001	عمان	حالة واحدة	بنك عمان التجاري وبنك عمان الصناعي	بنك مسقط
2005	عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني وبنك مسقط	البنك الوطني العماني
2007	الإمارات العربية	حالة واحدة	البنك الوطني لدبي	البنك الإماراتي الدولي
2008	الإمارات العربية	حالة واحدة	البنك الأهلي بدبي	بنك الإمارات الدولي
2009	البحرين	حالة واحدة	بنك البحرين السعودي	بنك السلام
2010	تونس	حالة واحدة	الشركة التونسية للبنك	بنك الإسكان
2011	قطر	حالة واحدة	بنك قطر الدولي	البنك الخليجي
2012	لبنان	حالة واحدة	سوسيتي جينيرال	البنك اللبناني الكندي
2013	البحرين	حالة واحدة	بنك الإثمار	بنك الإجارة الأول
2014	لبنان	حالة واحدة	بنك الصناعة والعمل	البنك التجاري للشرق الأدنى
2016	مصر	حالة واحدة	بنك بيبلوس	بنك فرعون وشيحا
2017	المغرب	حالة واحدة	التجاري وفا بنك	بنك باركليز مصر
2017	الإمارات العربية	حالة واحدة	بنك أبو ظبي الوطني	بنك الخليج الأول

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على عدد من المراجع.

نلاحظ من خلال الجدول أن لبنان كانت أكثر الدول العربية تحقيقاً لعمليات الاندماج، وهذا راجع إلى قانون تسهيل اندماج المصارف اللبنانية، ثم تأتي بعدها مصر، تليها الأردن، بينما لم تتجاوز 3 عمليات اندماج فقط في باقي الدول العربية طبعاً خلال هذه الفترة.

وتبقى على العموم عمليات الاندماج المصرفي على مستوى الدول العربية ضئيلة بالمقارنة مع عمليات الاندماج على المستوى العالمي، إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي عمليات الاندماج المصرفي0.5% اعتماداً على إحصائيات 1997، بل إن نصيبها من عمليات الاندماج في الدول النامية يتراوح بين 5-7%[12].

2.1.3) مستوى الملاءة المالية في المصارف العربية وعلاقتها بالاندماج

يمكن توضيح مؤشرات الرقابة المصرفية لمعدل ملاءة رأس المال في الدول العربية في الجدول التالي.

الجدول رقم 04: مؤشرات الرقابة المصرفية لمعدل ملاءة رأس المال في الدول العربية

الدولة	معدل كفاية (ملاءة) رأس المال (CRWR/CAR) *	نسبة القروض غير العاملة	استقلالية البنك المركزي
الأردن	CRWR= 12%	%20.7	نعم
الإمارات	CRWR= 20%, CAR= 10%	%11.2	نعم
البحرين	CRWR=13 %, CAR= 12%	%13	نعم
تونس	CAR= 8%	%19.5	لا
الجزائر	CRWR= 8%	-	إلى حد ما
جيبوتي	CAR= 8%	%20	نعم
السعودية	CAR= 20%	%9.6	نعم
السودان	** CAR= 8%	%15	إلى حد ما
سوريا	-	-	لا
عمان	CAR= 16.5%	%12.8	إلى حد ما
قطر	CAR= 12.3%- 53%	%10.7	نعم
الكويت	CRWR= 22%	%10.3	نعم
لبنان	CAR= 12%	%17	نعم
ليبيا	CAR= 15.2%	%29	لا
مصر	CAR= 10%	%17.7	لا
المغرب	** CAR= 14.5%	%14.1	إلى حد ما
موريتانيا	CAR= 8%	%80 (1996)	لا
اليمن	CRWR= 8%	%13	إلى حد ما

المصدر: أحمد طلفاح: **المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005، ص: 12- 13.

* CAR: معدل كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio)، CRWR: معدل رأس المال المرجح بالمخاطر (Capital Risk Weighted Ratio). ** مرجح المخاطر.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المصارف العربية باستثناء اليمن تتفق مع متطلبات لجنة بازل بالنسبة لمعدل ملاءة رأس المال أو معدل رأس المال المرجح بالمخاطر. وهذا حتماً سوف يضع الدول العربية أمام تبني الفكر المصرفي الشامل والمتنوع الذي يقوم على الانتشار وكسر حواجز التخصص الوظيفي والقطاعي، بالإضافة إلى اعتماد الاندماج المصرفي، وهو ما تعمل به المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة إلى السوق العربية بفعل الإمكانيات التكنولوجية والمالية والإنتاجية الكبيرة لهذه المصارف.

2.3) دراسة بعض التجارب العربية في الاندماج المصرفي

لقد شهدت الدول العربية وعياً متزايداً لأشكال وأنواع الاندماج المصرفي وحصلت عدة عمليات اندماج. وتأسيساً على ذلك نتناول تجربتي ليبيا والسودان في الاندماج المصرفي.

1.2.3) التجربة الليبية

تبنى مصرف ليبيا المركزي ضمن إستراتيجية إعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي الليبي عملية اندماج المصرفين الذين يشغلان المرتبة الأولى والخامسة في ترتيب أكبر المصارف التجارية المملوكة للدولة (الجمهورية – الأمة)، مما صنفه كأكبر مصرف ليبي محلي.

في بداية 2008 قام مصرف ليبيا المركزي بتنظيم عملية الاندماج بين مصرفي الأمة والجمهورية في مصرف واحد تحت اسم "**مصرف الجمهورية الجديد**"، وأصبحت ميزانية المصرف الجديد بعد الاندماج تقدر بـ 08 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الاندماج 5800 موظف، وبشبكة قوامها 146 فرعاً، واستناداً لحجم الأصول حل المصرف الجديد بين قائمة البنوك العشرة الكبرى في شمال إفريقيا[13]. ويمكن إظهار مرتبة مصرف الجمهورية بعد الاندماج ضمن قائمة المصارف التجارية في ليبيا خلال عام 2016، بناءً على مؤشر الأصول في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: ترتيب أفضل عشر مصارف تجارية ليبية حسب مؤشر الأصول لعام 2016

(مليون دينار)

الرتبة	المصرف	قيمة الأصول
1	مصرف الجمهورية	32,190.1
2	المصرف التجاري الوطني	17,810.9
3	مصرف الوحدة	12,837.3
4	مصرف الصحاري	11,870.4
5	مصرف التجارة والتنمية	5,768.0
6	مصرف شمال افريقيا	2,991.7
7	وحدة الدينار الليبي (المصرف الليبي الخارجي)	1,443.2
8	مصرف الاجماع العربي	1,417.3
9	مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	1,335.5
10	مصرف الواحة	1,272.1

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على: – مصرف ليبيا المركزي: أهم البيانات والمؤشرات المالية الأساسية للمصارف التجارية، إدارة البحوث والإحصاء، الربع الأول 2016، ص: 6.

نلاحظ من خلال الجدول أن مصرف الجمهورية الجديد الناتج عن الاندماج يحتل المرتبة الأولى في ترتيب المصارف التجارية الليبية حسب مؤشر الأصول لعام 2016، حيث بلغت مجموع أصوله ما مقداره 32,190.1 مليون دينار، وبنسبة 35% من إجمالي أصول المصارف التجارية العاملة في ليبيا. أما عن بقية المؤشرات الأخرى كالودائع والقروض فقد احتل مصرف الجمهورية المرتبة الأولى كذلك، حيث بلغت إجمالي الودائع في مصرف الجمهورية لعام 2016 ما مقداره 25,336.1 مليون دولار وبمعدل 35.2%، أما إجمالي القروض فقد وصل إلى 8,974.8 مليون دولار وبنسبة 44.9 % من إجمالي قروض المصارف التجارية الليبية[14]. الأمر الذي جعله يحتل المرتبة الأولى نتيجة عملية الاندماج مع مصرف الأمة. وفي ما يلي نقوم بتحليل بعض البنود الأساسية في ميزانية "مصرف الجمهورية الجديد"

الجدول رقم 06: تطور بعض بنود الميزانية لبنك الجمهورية الجديد لعامي 2007- 2008

(دينار ليبي)

البيان	2007	2008	نسبة الزيادة
القروض	2.441.853.739	2.731.726.896	%11.87
ودائع تحت الطلب	4.524.855.997	6.765.487.391	%49.51
ودائع لأجل	1.376.523.950	1.902.003.441	%38.17
ودائع التوفير	241.158.514	242.293.776	%0.47
رأس المال	175.000.000	200.000.000	%14.28
الاحتياطات	80.664.807	102.833.114	%27.48
الأرباح	51.140.221	78.990.351	%54.45

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على: http://www.ac.ly/vb/showthread.php?t=1144. (22/11/2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم البنود حققت معدلات نمو مرتفعة بعد الاندماج، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

– **بالنسبة للقروض**: ارتفع مستوى القروض بعد الاندماج في نهاية عام 2008 إلى 2.731.726.896 دينار ليبي، وبنسبة نمو بلغت 11.87%، مقارنةً بعام 2007 الذي بلغت فيه قيمة القروض 2.441.853.739 دينار ليبي، وبزيادة صافية قدرها 289.873.157 دينار ليبي؛

– **بالنسبة للودائع تحت الطلب**: بلغ رصيد هذا البند مبلغ 6.765.487.391 دينار ليبي في نهاية عام 2008، وبنسبة نمو بلغت 49.51% مقارنة بعام 2007 الذي كانت قيمته 4.524.855.997 دينار ليبي، فهذا البند حقق زيادة صافية قدرها 2.240.631.394 دينار ليبي، ويعزى الارتفاع في هذا البند إلى الزيادة التي حققها كل من مصرف الأمة والجمهورية. وهذا يدل على سياسة المصرف في جلب الودائع وثقة العملاء وكذلك الخدمات التي يقدمها لهم، و بالتالي القدرة على توظيف هذه الأموال واستثمارها من أجل زيادة الأرباح؛

– **بالنسبة للودائع لأجل**: حقق هذا البند زيادة وصلت قيمتها في نهاية عام 2008 إلى 1.902.003.441 دينار ليبي، وبنسبة نمو بلغت 38.17% مقارنة بعام 2007 التي كانت قيمته 1.376.523.950 دينار ليبي وبزيادة صافية بلغت 525.479.491 دينار ليبي؛

– **بالنسبة لودائع التوفير**: ارتفع مستوى القروض بعد الاندماج في نهاية عام 2008 إلى 242.293.776 دينار ليبي، وبنسبة نمو بلغت 0.47% مقارنة بعام 2007 الذي بلغت فيه قيمة ودائع التوفير 241.158.514 دينار ليبي، وبزيادة صافية قدرها 1.135.262 دينار ليبي. ونلاحظ كذلك زيادة هذا البند بنسبة بسيطة مقارنةً بالودائع تحت الطلب والآجلة؛

– **بالنسبة لرأس المال**: بلغ رأس مال مصرف الجمهورية الجديد 200.000.000 دينار ليبي في نهاية عام 2008، وبنسبة نمو بلغت 14.28%، مقارنة بعام 2007 الذي بلغ فيه رأس مال مصرفي الأمة والجمهورية 175.000.000 دينار ليبي، وبزيادة صافية قدرها 25.000.000 دينار ليبي، وهذا دليل على تحسن مستوى الملاءة المالية بعد الاندماج؛

– **بالنسبة للاحتياطات**: ارتفع مستوى الاحتياطات بعد الاندماج في نهاية عام 2008 إلى 102.833.114 دينار ليبي، وبنسبة نمو بلغت 27.48% مقارنة بعام 2007 الذي بلغت فيه قيمة الاحتياطات 80.664.807 دينار ليبي، وبزيادة صافية قدرها 22.168.307 دينار ليبي؛

– **بالنسبة للأرباح**: بلغ رصيد هذا البند 78.990.351 دينار ليبي في نهاية عام 2008، وبمعدل نمو بلغت نسبته 54.45% مقارنة بعام 2007 الذي كانت قيمته 51.140.221 دينار ليبي وبزيادة صافية قدرها 27.850.130 دينار ليبي.

3.3) التجربة السودانية

من أهم عمليات الاندماج المصرفي التي حدثت في السودان نجد اندماج مجموعة بنك الخرطوم، والتي هي نتاج لاندماج كل من بنك الشعب التعاوني وبنك الوحدة والبنك القومي للاستيراد والتصدير. وفي ما يلي سنتناول واقع بنك الخرطوم قبل وبعد عملية الاندماج.

– أداء بنك الخرطوم قبل وبعد عملية الاندماج للفترة (1992– 2005)

في ما يلي نقوم بتقييم بندي حقوق المساهمين ورأس المال المدفوع دون غيرهم من بنود الميزانية لبنك الخرطوم باعتبارهما يمثلان الشريحة الأولى من رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، وهذا من عام 1992 إلى غاية 2005.

– **حقوق المساهمين**: تشمل إجمالي حقوق الملكية والتي تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والأرباح المحتجزة، ويمكن تقييم هذا البند للفترة من 1992 حتى 2005 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 07: تطور حقوق المساهمين ببنك الخرطوم خلال الفترة (1992 – 2005)

(المبالغ بملايين الدينارات)

السنة	المبلغ	معدل التغير السنوي
2000	1084	%11
2001	2633	%142
2002	3129	%18
2003	12260	%291
2004	13385	%9
2005	20680	%45

المصدر: محمد خالد السيد الشعار: سياسات الدمج المصرفي وأثارها على أداء المصارف في السودان– دراسة حالة بنك الخرطوم، في الموقع الالكتروني:(23/11/2017).#http://knol.google.com/k/12flqk5gmhv70/9

نلاحظ من الجدول أن حقوق المساهمين قبل الاندماج في عام 1992 كانت تقدر بـ 140 مليون دينار وبعد الاندماج في عام 1993 أصبحت تقدر بـ 180 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 28%، واستمرت في الزيادة حتى عام 2005 حيث وصلت إلى 20680 مليون دينار، ويعزى ذلك لزيادة الاحتياطات وصافي الأرباح وهذا دليل واضح على نجاح عملية الاندماج.

– رأس المال المدفوع: رأس المال المدفوع هو ما طالب به البنك ودفعه المساهمون ولا يُرد ثانية للمساهمين في حالة فشل البنك أو حله إلا بعد الوفاء بجميع ديون البنك.

ويمكن تقييم هذا البند للفترة من 1992 إلى غاية 2005 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 8: تطور رأس المال المدفوع ببنك الخرطوم خلال الفترة (1992 – 2005)

(المبالغ بملايين الدينارات)

السنة	المبلغ	معدل التغير السنوي
2000	334	%94
2001	2500	%99.2
2002	2500	%99.2
2003	11810	%99.8
2004	11810	%99.8
2005	14985	%99.9

المصدر: محمد خالد محمد السيد الشعار: سياسات الدمج المصرفي وأثارها على أداء المصارف في السودان– دراسة حالة بنك الخرطوم،في الموقع الالكتروني: .(23/11/2017).#http://knol.google.com/k/12flqk5gmhv70/9

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال المدفوع قبل الاندماج في عام 1992 كان يقدر بـ 20 مليون دينار وبعد الاندماج في عام 1993 أصبح يقدر بـ 80 مليون دينار، أي بزيادة

قدرها 75% واستمر في الثبات حتى عام 1995، ثم بدأ في الزيادة في عام 1996 حيث وصل إلى 334 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 94% وظل ثابتاً حتى عام 2000، وبدأ في الزيادة مرة أخرى حتى وصل في عام 2005 إلى 14985 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 99.9% وهذه الزيادة في رأس المال المدفوع تودي إلى الزيادة في الشريحة الأولى، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الملاءة المالية في البنوك وفق ما أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

خاتمة

بعد استعراضنا لجوانب البحث، توصلنا إلى أن البنوك التجارية العربية اتجهت إلى تبني فكرة الاندماج المصرفي من أجل التحسين في مستوى الملاءة المالية وفق ما تمليه مقررات لجنة بازل بخصوص مستوى رأس المال، ومن بين الدول العربية التي ارتفعت بها مستوى الملاءة المالية من خلال عمليات الاندماج نجد كل من ليبيا والسودان.

النتائج: بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

– الاندماج المصرفي ضرورة عصرية يعمل على تدعيم المراكز المالية للكيانات المصرفية الناتجة عن الاندماج على نحو يمكنها من القدرة على المنافسة والاستمرار؛

– إن الالتزام بمعايير لجنة بازل فيما يخص مستوى الملاءة المالية كان دافعاً قوياً لاندماج المصارف خاصةً الصغيرة منها مع مصارف أخرى تستوفي هذه المعايير، وذلك من أجل الصمود أمام المنافسة العالمية الحادة؛

– يعمل الاندماج على زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين المزيد من الاحتياطات التي تدعم المركز المالي للمصرف وتحقق الملاءة المصرفية، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات المالية الطارئة؛

– يترتب عن عملية الاندماج زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد، مما يؤدي إلى قوة ومتانة المركز المالي له، وتعتبر قاعدة رأس مال المصرف وسادة أمان تمتص كل المخاطر التي تهدد أموال المودعين.

الهوامش والمراجع

1- الهوامش

(1) رعد حسن الصرن، «عولمة جودة الخدمة المصرفية»، دار التواصل العربي، عمان، 2007، ص176.

(2) مهيب محمد زايدة، «دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته – دراسة تطبيقية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2006، ص 34.

(3) أنظر:- بركان زهية، «الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، ماي 2005، ص176.

- بريش عبد القادر، «التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية»، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص184.

- محمود أحمد التوني، «الاندماج المصرفي- النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار»، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2007، ص: 75.

- عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005، ص 164-165.

(4) محسن أحمد الخضيري، «الاندماج المصرفي »، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص81-83.

(5) بن منصور موسى، «آثار الانضمام على قيمة الشركات المنضمة»، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 2009/2008، ص 304.

(6) المرجع نفسه، ص 305.

(7) بودي عبد القادر& بحوصي مجدوب، «مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية مع الإشارة إلى حالة الجزائر»، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر، 25 و26 نوفمبر 2008، ص 4.

(8) قادة عبد القادر، «متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، (تخصص نقود ومالية)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر، 2008/ 2009، ص26.

(9) المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، ص ص 83- 86.

(10) ماجدة أحمد شلبي، «الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل»، تاريخ الموضوع (2017/10/17) في الموقع الإلكتروني:

- www.arablawinfo.com/Researches_AR/276.doc..

(11) عدنان أحمد يوسف: المصارف العربية أمام بازل3، تاريخ الموضوع (18/10/2017) في الموقع الإلكتروني:
- http://international.daralhayat.com/internationalarticle/284412.

(12) المرجع السابق لـ محمود أحمد التوني، ص 172.

(13)- http://cbl.gov.ly/inc/print.php?id=816 - تاريخ الموضوع (20/10/2017) .

(14) مصرف ليبيا المركزي، «أهم البيانات والمؤشرات المالية الأساسية للمصارف التجارية»، إدارة البحوث والإحصاء، الربع الأول 2016، ص 6-7.

2– المراجع

أولاً: الكتب

– محمود أحمد التوني، «الاندماج المصرفي– النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار»، ط1، دار الفجر، القاهرة– مصر، 2007.

– محسن أحمد الخضيري، «الاندماج المصرفي»، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

– عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

– رعد حسن الصرن، «عولمة جودة الخدمة المصرفية»، دار التواصل العربي، عمان، 2007.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

– بن منصور موسى، «آثار الانضمام على قيمة الشركات المنضمة»، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف– الجزائر، 2009/2008.

– بريش عبد القادر، «التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية للبنوك الجزائرية»، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

– مهيب محمد زايدة، «دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته – دراسة تطبيقية»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

– قادة عبد القادر، «متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر، 2008/ 2009.

ثالثاً: المجلات والدوريات

– بركان زهية، «الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف– الجزائر، ماي 2005.

رابعاً: الملتقيات

– بودي عبد القادر& بحوصي مجدوب، «مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية مع الإشارة إلى حالة الجزائر»، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر، 25 و26 نوفمبر 2008.

خامساً: النشرات الاقتصادية

– مصرف ليبيا المركزي، «أهم البيانات والمؤشرات المالية الأساسية للمصارف التجارية»، إدارة البحوث والإحصاء، الربع الأول 2016.

سادساً: المواقع الالكترونية

- www.arablawinfo.com/Researches_AR/276.doc. (17/10/2017).
- http://international.daralhayat.com/internationalarticle/284412 .(18/10/2017).
- http://cbl.gov.ly/inc/print.php?id=816. (20/10/2017).